اتفاقية التداول في البورصات الأجنبية

(العملات الأجنبية ، المعادن الثمينة ، السلع ، المؤشرات ، أدوات مالية أخرى)

الفريق الأول:
• شركة سبائك للخدمات المالية، شركة ذات مسؤولية محدودة، قائمة ومسجلة وفق قوانين المملكة الأردنية الهاشمية لدى مراقب عام الشركات تحت رقم (5611) بتاريخ 1999/2/3 وعنوانها عمان- /شارع المدينة المنورة- تقاطع الحرمين مجمع خلف واشتي هاتف:5563111 6 962+ ، فاكس:5540785 6 962+ ، ص.ب: 588 عمان 11821 الأردن والمشار إليها فيما بعد بـ "الفريق الأول"

الفريق الثاني:			
الإســم:			
عنـوانـه:			
هاتـف:	فاكس:	ص.ب:	الرمز البريدي:
المدينـة:		الدولة:	
والمشار إليه فيما بعد بـ"العميل"			

المقدمة: حيث أن

أ- الفريق الاول شركة سبائك للخدمات المالية وهي شركة ذات مسؤولية محدودة، قائمة ومسجلة وفق قوانين المملكة الأردنية الهاشمية لدى مراقب الشركات تحت رقم (5611) و هي حاصلة على الموافقات القانونية والتنظيمية اللازمة لممارسة أعمال الوساطة المالية من هيئة الأوراق المالية بما فيها العمل كوسيط لحساب الغير في البورصات الاجنبية وهو كل سوق مالي خارج المملكة الاردنية الهاشمية سواء كان منظماً او غير منظم يتم فيه التعامل بالأوراق المالية على اختلاف أنواعها أو العملات الأجنبية أو المعادن الثمينة أو أي سلع أو أدوات مالية أخرى بالبورصات الأجنبية عن طريق وسيط و/أو وسطاء خارجين (أجنبيين) حسب قانون الاوراق المالية والانظمة والتعليمات الصادرة عنه أو اية تعديلات تطرأ عليه مستقبلاً.

ب- الفريق الثاني يرغب بالتعامل والتداول شراء وبيعا في العملات الأجنبية و/أو المعادن الثمينة و/أو السلع و/أو المؤشرات و / أو أية أدوات مالية أخرى في البورصات الأجنبية وفقا للأحكام والقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة من هيئة الاوراق المالية و وفقاً للأحكام والتعليمات والتشريعات لدى الهيئات الرقابية في البورصات الأجنبية والتي تحكم عمل هذه الأسواق، وحيث أنه يدرك إدراكاً تاماً أن طبيعة التعامل بهذه المنتجات ذات مخاطر مالية عالية وقد تلحق به خسائر وهو على علم مسبق بأبعاد هذه المخاطر من حيث احتمال خسارته لرأس المال المقدم.

وبعد أن أقر الطرفين بأهليتهما وصلاحياتهما القانونيين لإبرام هذا العقد وعليه فقد اتفقا على ما يلي:

تعتبر مقدمة هذه الاتفاقية ونموذج طلب فتح الحساب واتفاقية التعامل بالأوراق المالية واتفاقية التعامل بالبورصات الاجنبية بين الشركة والعميل بكافة بنودها والشروط المتفق عليها فيها وملحق النشرة الإرشادية الإلزامية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والشروط وأحكام التداول في البورصات الأجنبية وشروط وأحكام التداول لعقود الفروقات و أنواع الحسابات المتوفرة وشروطها ومقدار العمولات لكل حساب وفروقات الاسعار وحجم العقود للمنتجات و/أو المراكز ونشرة رسوم التخزين وكافة الملاحق جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

البند(1)

تعتبرالمقدمة جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ومتممة لأحكامها وتقرأ معها.

البند (2)

تعتبر ملاحق التداول المرفقة بهذه الاتفاقية وخصائص عقود التداول وعقود المتاجرة الالكترونية بالاضافة الى حسابات التداول المذكورة وبما تحتويه من بنود واحكام من طرفيها جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ومتمماً لأحكامها.

البند (3) إنشاء أو فتح حساب التداول

تنشأ بموجب هذه الاتفاقية باسم العميل لدى الشركة حساب تداول برقم حساب _____ التي يعهد بها للشركة ويخوله استلامها واستلام كافة مستنداتها من أية جهة أخرى تكون لديها هذه الأوراق والاصول والمستندات بأي صفة كانت.

البند (4) صلاحيات الإدراة

تتولى الشركة تنفيذ تعليمات العميل في إدارة حسابه بموجب التعليمات الصادرة لها مباشرة من العميل سواء كانت كتابية أو هاتفية مسجلة أو عن طريق خدمة البريد الإلكتروني و الفاكس الخاص بالشركة أو غيرها وللعميل التداول بنفسه من خلال منصة التداول بعد حصولة على كلمة المرور وكلمة السر من الشركة الخاص بحسابه ومن خلال الوسائل التي تحددها الشركة وفقا لسياستها الإستثمارية و بما لا يتعارض مع قواعد و تعليمات جهات الإشراف والرقابة وطبقا للأنظمة و الإجراءات المطبقة و وفقا لأحكام قانون تنظيم التعامل في البورصات الأجنبية الأردني رقم 1 لسنة 2017 و تعليمات تنظيم تعامل شركات الخدمات المالية في البورصات الأجنبية و أية تعديلات والقرارات التي قد تطرأ عليه من وقت إلى آخر ، على أن تقوم الشركة ببذل العناية المطلوبة وفقاً لظروف الأسواق التي تتعامل فيها وكذلك وفقاً لمخاطر الاستثمار والتي يقر العميل بإطلاعه عليها.

كما ويقر العميل أنه بتوقيعه على العقد الخاص بالشركة فإن الشركة لا تضمن للعميل تحقيق أية أرباح أو عوائد لهذا الحساب إذ أن الصلاحيات الممنوحة للشركة هي فقط لتنفيذ تعليمات العميل.

البند (5) التزامات ومسؤوليات الطرف الأول (الشركة):

تلتزم الشركة بالآتي:

1- إدارة الحساب: تكون إدراة الحساب بناءً على تعليمات العميل من خلال أي عضو من أعضاء الجهاز الوظيفي الذي يعمل لديها طبقا لحدود و تعليمات الجهات الإشرافية وهيئة الاوراق المالية بالاضافة إلى قيام العميل بالتداول بنفسة ((التداول الالكتروني)) من خلال منصة التداول المتاحة للعميل من خلال إستخدامه لكلمة المرور وكلمة السر الخاصة به.

2- تنفيذ القرارات والتعليمات الصادرة من وقت إلى آخر من جهات الإشراف و هيئة الأوراق المالية.

3- تلتزم الشركة بعدم استخدام أموال وأصول العميل في منح تسهيلات ائتمانية أو تقديم تمويل للغير بأية صورة من الصور وبعدم استخدام تلك الأموال كضمان لحصولها على تسهيلات ائتمانية أو تمويل من الغير أو أية منفعة خاصة للشركة.

4- تلتزم الشركة بالحفاظ على سرية معاملات وبيانات العميل ، ويكون لها الحق بالتصريح عنها للحالات المصرح بها قانوناً.

5- لن تكون الشركة ملزمة باتخاذ أية إجراءات قانونية أو قضائية بالنيابة عن العميل تجاه أي طرف آخر بما فيها الأطراف الأخرى التي تتعامل معها الشركة بموجب هذا العقد.

6- تنفيذاً للبند الخامس السالف الذكر ، يحق للشركة في أي وقت الطلب إلى العميل استعادة أصوله و / أو اموالة المودعة في حساب التداول بعد خصم جميع المبالغ المستحقة للشركة نتيجة إدارة تلك الاموال والاصول من خلال حساب التداول الالكتروني لغاية تاريخ سحبها من الحساب.

7- تقر الشركة بالتزامها باستقلالية أموال العميل عن أموال الشركة وذلك بالاحتفاظ بأموال العميل في حسابات بنكية خاصة بأموال العملاء والتي هي منفصلة عن الحسابات البنكية الخاصة بأموال الشركة.

8- ستقوم الشركة باستخدام نظام رقابة داخلية لضمان الالتزام بقانون هيئة الأوراق المالية رقم 1 لسنة 2017.

9- يتم تسجيل ملكية الشراء باسم الشركة لدى الوسيط الأجنبي ولصالح العميل.

10- - تم إجراء عملية التسديد والتسوية في حالات البيع وفقا للمدد القانونية المتعامل فيها بكل دولة.

11- يرفق بهذه الاتفاقية نشرة إرشادية معدة من قبل الهيئة ويتم تعريف العميل بها ويتوجب على العميل التوقيع عليها.

12- تلتزم الشركة بإخطار العميل من خلال الرسائل النصية القصيرة وأيضاً من خلال وسائل التواصل الأخرى المتفق عليها مع العميل بالعمليات االمنفذه على حسابه في نفس يوم التنفيذ أو خلال (24 ساعة) من تاريخ تنفيذ العملية وللعميل الإعتراض على أي عملية بإبلاغ الشركة خطياً خلال 24 ساعة من تاريخ تبليغه بالعمليات المنفذه على حسابه.

13- تلتزم الشركة بإرسال كشف حساب تفصيلي كل ثلاثة أشهر كحد أدنى إلى العميل وذلك للحسابات التي تمت عليها حركات مالية أو تعامل خلال الثلاثة أشهر السابقة.

يحظر على الشركة ما يلي:

1. تنفيذ عملية الشراء في البورصات الأجنبية للعميل إلا بعد التأكد من وجود رصيد نقدي كافٍ مسبق في حساب العميل لتنفيذ العملية، كما ويحظر عليها منح عملائها تمويلاً من أموالها أو من أموال عملائها للتعامل في البورصات الأجنبية.
2. ممارسة أعمال التمويل على الهامش في البورصات الأجنبية بمفهومها الوارد في تعليمات التمويل على الهامش السارية المفعول.
3. قبول تفاويض لأي عمليات شراء أو بيع في البورصات الأجنبية إلا من عملائها أو من ممثليهم القانونيين لديها حسب الأصول.
4. التعامل مع أي شركة وساطة مالية أجنبية غير مرخصة من الجهات المختصة في دولها بالاضافة الى الشركات الغير مرخصة في أماكن مزاولتها لأعمالها.
5. دفع أو قيد أي مبلغ لحساب أي من عملائها تسديداً لأثمان أي تعامل ما لم يتم بيعه لصالح العميل.
6. تنفيذ أي عملية شراء أو بيع في البورصات الأجنبية إلا بموجب تفاويض من العملاء وتشمل التفاويض المستلمة خطيا أو عن طريق الهاتف أو عن طريق رسالة بريد الكتروني أو عن طرق التداول عبر الانترنت.

البند (6) التزامات وحقوق الطرف الثاني (العميل):

1. لا يحق للعميل ترتيب أي حقوق للغير على حساب التداول الخاص به أو أي من مكوناته لصالح أية جهة.
2. يكون العميل مسؤولاً مسؤولية تامة عن التعليمات التي يصدرها للشركة.
3. يقر العميل ويؤكد أنه على علم بأن الدراسات والبحوث التي قد تصدرها الشركة من وقت إلى آخر ما هي إلا للاستدلال وأنها تمثل وجهة نظر الشركة الفنية وأن الشركة لا تضمن تحقيق أية نتائج إيجابية أو أرباح في حالة استناد العميل على تلك البحوث والدراسات.
4. يقر العميل بأن جميع إيداعات حساب التداول الخاص به هي ملكا له وأنها ليست موضوع أي نزاع أو مطالبة من قبل أي طرف أو جهة أخرى.

5. يتعين على العميل إخطار الشركة خطيا بأي تفويض أو توكيل رسمي يصدر منه لأي فرد أو جهة لينوب عنه في إدارة حسابه أو إستلام البيانات العائدة لها و الإطلاع على مكوناتها على أن يحدد العميل فيه تلك الصلاحيات بشكل واضح لا مجال للبس فيه ، كما يلتزم العميل بإخطار الشركة كتابة خلال مدة لا تتجاوز يوم واحد من تاريخ إلغاء التفويض أو توكيل طرف ثالث.

6. يفوض العميل الشركة تفويضاً مطلقاً غير قابل للتعديل أو الطعن بإجراء جميع عمليات التحويل باسم العميل والقيد على / لحسابه و/أو حساباته لدى الشركة ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

أ- قيد جميع العمليات المنفذة في البورصات الأجنبية.

ب- استغلال رصيد العميل لتسديد الهامش الأولي المحدد من قبل الشركة لكل مركز مفتوح تم تنفيذه لمصلحة العميل في البورصات الأجنبية.

ت- إيداع ناتج إغلاق المراكز المفتوحة لصالحه بناءً على أوامر العميل بحال تحققها و/أو قيد الربح و/أو قيد الربح و/أو الخسارة المتحققة أو غير المتحققة نتيجة إغلاق هذه المراكز بحسابه وذلك فور الانتهاء من إجراء التسويات اللازمة وتثبيتها في دفاتر وقيود الشركة.

ث- تحويل أي رصيد دائن بحساب العميل إلى أي رصيد مدين بحسابات العميل الأخرى وبالعكس.

ج- القيد على حساب /حسابات العميل أي مبالغ (دائنة و/أو مدينة) ناشئة عن تسويات مالية وإن نشأت بعد تاريخ الحركة.

ح- تحويل بدل العمولات والمصاريف والنفقات والأتعاب والغرامات والفائدة الخاصة بالعميل وغيرها وحسب واقع الحال لحساب الشركة و/أو لحساب أي جهة أخرى.

خ- قيد جميع عميلات الشراء و/أو البيع (فتح و/أو إغلاق المراكز).

وفي جميع الأحوال يتحمل العميل منفرداً ودون أية مسؤولية على الشركة و/أو على أي من موظفيها أي مسؤولية تنشأ عن عمليات القيد و/أو التحويل هذه.

البند (7) التلاعب بالسوق ومخالفات السوق:

اذا تبين للشركة قيام أو محاولة (العميل أو المفوض) التلاعب بعرض الاسعار المقدم من الشركة أو عملية التنفيذ أو المنصة أو محاولة التلاعب بالسوق بأي شكل من الاشكال يجوز للشركة وفقاً لتقديرها دون سابق انذار للعميل القيام بالقدر الجائز بموجب تعليمات هيئة الاوراق المالية بواحد أو أكثر مما يلي:

أ- إستقطاع أو مقاصة أي أموال تشك الشركة في أنها مستمدة من مثل هذه الانشطة وفي حال قيام العميل بسحب هذه المبالغ فيحق للشركة المطالبة باستردادها.

ب- إعتبار جميع صفقات العميل المفتوحة كأنها لم تكن.

ت- إغلاق صفقات العميل المفتوحة.

ث- تعديل رصيد حساب العميل.

ج- تعليق أو إنهاء حساب العميل.

ح- إنهاء الشروط الماثلة دون الحاجة لأمر من المحكمة.

خ- إتخاذ أي إجراء أخر تراه الشركة مناسباً.

يقر العميل على إنه لن يشارك في التلاعب بالسوق أو يطلب أو يشجع شخصاً أخر على القيام بذلك أو أي أمر يتعارض مع المتطلبات المتشابهة بموجب التعليمات السارية ويقر العميل ويتعهد بأنه على دراية تامة ويفهم التعليمات السارية المتعلقة بالتلاعب بالسوق ويقر ويوافق على أنه يجوز للشركة مراقبة أوامره و أن الشركة تتحمل إلتزاماً قانونياً بتقديم تقارير معينة إلى السلطات المختصة وتزويدها بعلومات عن العميل وعن صفقات العميل.

البند (8) السحب من موجودات الحساب:

للعميل الحق بسحب كل أو جزء من موجودات الحساب وذلك عن طريق تقديم إخطار كتابي إلى الشركة أو عن طريق الموقع الإلكتروني للشركة الذي يبدي فيه رغبته بذلك أو السحب من خلال الموقع الإلكتروني للشركة، وتلتزم الشركة باتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك خلال مدة مناسبة وشريطة عدم وجود أي نزاع قضائي أو غير قضائي بين العميل والشركة أو بين العميل وأي طرف آخر بخصوص الأموال المودعة في الحساب وعدم وجود أي مانع قانوني يحول دون إتمام عملية السحب.

البند (10) خدمات وشروط وبنود عامة:

التداول الإلكتروني للعميل ومعاملات العميل المفترض تنفيذها من خلال حساب التداول الإلكتروني و/أو الموقع الإلكتروني و/أو هاتف الشركة وبالتوقيع على العقد يلتزم العميل بطبيعة الخدمات والبنود والشروط الواردة في الملاحق المرفقة بالطلب والتي تشكل جميعها مستنداً واحداً.
(وقد اطلع ووافق العميل على بنود الخدمات والشروط والأحكام العامة المشار إليها أعلاه والتزامه بها قانونا).

البند (11) التعاريف:

يكون للكلمات والتعابير الواردة في هذه الاتفاقية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم يقتضي السياق خلاف ذلك:

1- البورصات الأجنبية

وهو كل سوق مالي خارج المملكة الاردنية الهاشمية سواء كان منظماً أو غير منظم يتم فيه التعامل بالأوراق المالية على اختلاف أنواعها أو العملات الأجنبية.

2- بيانات الدخول Access Data

تعني رموز دخول العميل و/أو كلمة سر لإجراء عمليات التداول من خلال الهاتف و/أو كلمة السر الرئيسية و/أو أي كلمة سر أخرى و/أو رقم حساب العميل وأي معلومات متطلبة لإجراء عمليات التداول من خلال منصة التداول الالكتروني و/أو الموقع الالكتروني و/أو طريقة أخرى معتمدة لدى الشركة.

3- الوسيط الاجنبي

ويقصد بها شركة الوساطة المرخص لها بالتداول و/أو التعامل بالبورصات الأجنبية في الأسواق المالية التي يرغب العميل في التداول والتعامل بها.

4- الحساب المجمع

ويقصد به الحساب الذي يتم من خلاله التعامل شراء و/أو بيعاً في البورصات الأجنبية والمفتوح باسم الشركة لصالح عملائها لدى الوسيط الأجنبي.

5- فروقات الاسعار Spread

ويقصد به الفرق بين سعر الشراء (ASK) وسعر البيع (Bid) للعملات الاجنبية و/أو المعادن و/أو السلع و/أو المؤشرات و/أو أية أدوات مالية أخرى متوفرة في البورصات الأجنبية بلحظة معينة.

6- نموذج طلب فتح الحساب

ويقصد به كافة النماذج والمستندات والبيانات والتعهدات المقدمة والموقعة والمقر بها من قبل العميل سواء عن طريق الانترنت و / أو عبر البريد الالكتروني و/أو نسخة ورقية و/أو بأي طريقة أخرى الى الفريق الأول لفتح الحساب واستخدام نظام التداول وأية متطلبات اخرى قانونية أو إدارية.

7- كشوف الحساب

ويقصد به كشف بجميع الحركات والعمليات المبرمة على حساب العميل الذي تصدره الشركة له اما الكترونياً أو من خلال أي وسيلة أخرى معتمدة لدى الشركة بصورة شهرية و/أو حسب الفترة الزمنية التي تراها الشركة مناسبة.

8- الربح و/أو الخسارة غير المتحققة Floating (Unrealized) Profit Loss

يقصد بها الربح الخسارة الحالية في مركز و/أو مراكز مفتوحة وتحسب بناءً على السعر الحالي للمركز المفتوح (سعر السوق) ناقصاً سعر التكلفة إضافة لأي عمولات و/أو فروقات و/أو رسوم و/أو فوائد إن وجدت).

9- الهامش المتاح Free Margin

يقصد به مقدار النقد المتوفر في حساب العميل والذي يمكن استخدامه لفتح مركز جديد و/أو طلب سحبه، ويُحسب الهامش المتاح على أنه القيمة المالية (Equity) ناقصاً الهامش المطلوب Margin) الهامش المتاح = القيمة المالية – الهامش.

10- الفائدة و/أو التدوير Swap or Rollover

ويقصد بها الفائدة المضافة و/أو المقتطعة من حساب حسابات العميل نتيجة فتحه مركز و/أو مراكز على أصول معينة.

11- الرافعة المالية Leverage

يقصد بها نسبة حجم التعامل السوقي الى الهامش الأولي، وعلى سبيل المثال إذا كانت الرافعة المالية 1: 100 فإن هذه النسبة تعني بأنه من أجل فتح مركز فإن الهامش الأولي أصغر بمائة مرة من حجم التعامل السوقي.

12- الهامش الأولي Initial Margin

يقصد به المبلغ الذي يودعه العميل و / أو يدفعه كتأمين نقدي مقابل فتح مركز أو أكثر حيث يختلف هذا المبلغ من منتج لآخر، ويتم تحديد مبلغ الهامش الأولي لكل منتج من قبل الشركة و/أو الوسيط الأجنبي حسب القوانين والتشريعات والأنظمة، ويكون للشركة وحدها دون الرجوع للعميل حق تعديل مبلغ الهامش الأولي في أي وقت وفقاً لما تراه مناسباً ودون سابق إشعار.

13- المركز / المراكز

ويقصد به كل عملية عمليات شراء و/أو بيع على العملات الأجنبية و/أو المعادن و/أو السلع و/أو المؤشرات و/أو اية أدوات مالية أخرى متوفرة في البورصات الأجنبية ويقدمها الوسيط الأجنبي.

14- حجم العقد

ويقصد به المبلغ و/أو الوحدة المعيارية التي يتم شرائها و/أو بيعها من المنتج، وقد تختلف من منتج إلى آخر وحسب طبيعة المنتج و/أو الجهة المصدرة لهذا المنتج، ويعبر عنه بالعقد و/أو اللوت (Lot)، بحيث ان اللوت الواحد يمثل حجم العقد للمنتج ويطلق عليه اسم لوت مستاندرد 1.00 (Standard) و/أو ميني لوت 0.10 (Mini Lot)، و/أو مايكرو لوت 0.01 (Micro Lot) بحيث ان قيمة الشراء و/أو البيع = عدد العقود (اللوتات) * حجم العقد الخاص بكل منتج، كما هو في نشرة حجم العقود.

15- الانزلاق السعري

هو الفرق بين السعر المراد التنفيذ عليه و السعر الفعلي الذي ثم التنفيذ عليه، بمعنى أدق هو افضل سعر مناح بالسوق في لحظة معينة يتم تنفيذ امر العميل عليه سواء كان امر بسعر السوق (Market Order and/or Market Execution) و/أو كان امر معلق (Pending Order)، حيث أن جميع الأوامر المعلقة تصبح أوامر بسعر السوق، بقض النظر عن السعر الذي طلب العميل التنفيذ عليه،
ويمكن أن يحدث الانزلاق السعري في أي وقت ولكن عادة ما يحدث عند صدور اخبار اقتصادية و/أو سياسية و/أو عند افتتاح الأسواق و/أو عند وجود تقلبات كبيرة بالسوق، حيث سيتم تنفيذ الأمر عند أفضل سعر متاح في السوق، لأنه على سبيل المثال لا الحصر السعر المحدد مسبقاً من العميل غير متوفر و/أو بسبب وجود فروقات أسعار عالية في البورصات الأجنبية في تلك اللحظة.

ويقر العميل بمعرفته بأن حسب شروط و/أو تعليمات و/أو تشريعات الوسيط الأجنبي و/أو البورصات الأجنبية تطبق الانزلاق السعرى في الحالات التالية على سبيل المثال لا الحصر:

- خلال أوقات اغلاق البورصة الأجنبية و/أو الوسيط الأجنبي.
- خلال عطلة نهاية الأسبوع و/أو العطل الرسمية و/أو العطل الدينية للبورصات الأجنبية و/أو للوسيط الأجنبي.
- خلال صدور أخبار اقتصادية و/أو سياسية.
- خلال ظروف السوق شديدة التقلب Hectic Market Movements.
- أي حالات أخرى.

كما يقر العميل بمعرفته بأن للشركة الحق في هذه الحالات، أن تنفذ أوامره على افضل سعر متاح في السوق وقت تنفيذ الأمر ودون أي مسؤولية عليها، وأنه وحده بتحمل مسؤولية هذه الأوامر وما ينتج عنها من التزامات و/أو خسائر كما يقر بأن خاصية الانزلاق السعري تحدث وفقاً لشروط و/أو أحكام و/أو تشريعات البورصات الأجنبية و/أو الوسيط الأجنبي، وأن الشركة و/أو أي من موظفيها لا يتحملون أي مسؤولية قد تنشأ عن هذا الحدث، وأن العميل وحده منفرداً يتحمل أي مسؤولية قد تنشأ و/أو أي ضرر و/أو مصاريف و/أو خسائر تلحق به بخصوص هذا الموضوع سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

16- اساءة التعامل في السوق

قيام العميل بتنفيذ نشاط يعتبر بشكل عام تحايل على نظام التداول أو تداول غير سليم فإن الشركة تحتفظ بالحق في إبطال أو إلغاء بعض أو جميع صفقات العميل

17- الخطف و/أو صيد النقاط Scalping and/or Pip Hunting

وهي عبارة عن استراتيجية في التداول يقوم فيها العميل بعمليات تداول كثيرة خلال فترة زمنية قليلة حيث يستفيد من الفروقات السعرية الصغيرة وتحركات الأسعار ضمن نطاق ضيق.
يقر العميل بمعرفته بأن هذه الطريقة بالتداول غير مسموحة من قبل الشركة، وفي حال تبين للشركة أن العميل يتداول بهذه الطريقة وتم تصنيفه كعميل يقوم بخطف أو صيد النقاط وأن الصفقة التي قام بها لم تتجاوز مدة زمنية مقدارها ثلاث دقائق ما بين فتح الصفقة وإغلاقها وحسب تقدير الشركة الشخصي على أنه صياد نقطة Scalper and/or Pip Hunter أو لا فإنه يحق للشركة وحدها ودون الحاجة إلى إشعار العميل، إنهاء هذه الصفقة / الصفقات و/أو إغلاق جزء و/أو كل مراكز العميل المفتوحة بأسعار السوق و/أو إغلاق حساب/ حسابات العميل و/أو رفض فتح حسابات جديدة للعميل، دون أن تتحمل الشركة و/أو أي موظفيها أي مسؤولية نتيجة لذلك، ويقر العميل بأنه وحده يتحمل مسؤولية ما يترتب على هذا النوع من التداول، ويلتزم العميل بدفع بدل العمولات والرسوم والمصاريف والغرامات والفائدة والضرائب وفرق الأسعار وغيرها من المبالغ مهما بلغت عن كل عملية و/أو صفقة تمت بهذه الطريقة.

18- خطأ في التسعير و/أو السعر

هو سعر يسجله المنتج بعيد عن السعر الحقيقي و/أو الفعلي للمنتج في لحظة معينة.
يقر العميل بمعرفته بأن في بعض الأحيان قد يحدث خطأ في التسعير و/أو السعر على منتج معين في لحظة معينة، وعليه يقر العميل بأنه يحق للشركة وحدها ودون الحاجة الى إشعاره بإنهاء هذه الصفقة و/أو الصفقات و / أو إغلاق جزء و/أو كل مراكز العميل المفتوحة بأسعار السوق، دون أن تتحمل الشركة و/أو أي موظفيها أي مسؤولية نتيجة لذلك، ويقر العميل بأنه وحده يتحمل المسؤولية، ويلتزم العميل بدفع بدل العمولات والرسوم والمصاريف والغرامات والفائدة والضرائب وفرق الأسعار وغيرها من المبالغ بالغاً ما بلغت عن كل عملية و/أو صفقة تمت بهذه الطريقة.

19- التداول عبر الهاتف

تتيح الشركة للعميل خدمة التداول عبر الهاتف ومن المتفق عليه بين الفريقين أن تقوم الشركة بإجراء التسجيل الصوتي لكافة المكالمات الواردة من العميل و/أو الصادرة من الشركة له وبناء على ذلك يفوض العميل الشركة تفويضاً مطلقاً غير قابل للتعديل أو الطعن بتنفيذ تعليماته وأوامره بفتح و/أو اغلاق المراكز في البورصات الأجنبية بناءً على تعليماته الهاتفية ودون أن تتحمل الشركة جزئياً أو كلياً أية خسائر مادية أو غير مادية أو أي ضرر أو عطل أو أرباح فائتة مزعومة تجاه العميل و/أو تجاه الغير والتي قد تنشأ نتيجة قبول الشركة و/أو تنفيذها لأوامر العميل. كما أنه يسقط أي ادعاء حول عدم صحة هذه التفاويض. كما يقر العميل على اعتبار التسجيلات الهاتفية وسيلة صحيحة لغايات اثبات عمليات تداوله وتعليماته الصادرة للشركة وأنها بينة قانونية قاطعة وملزمة له ويسقط حقه بالاعتراض عليها لأي سبب من الأسباب.

20- رسوم التخزين

ويقصد بها الرسوم التي يدفعها العميل لقاء الإبقاء على مركز و/أو مراكزه المفتوحة لعدة أيام وتخصم من حساب العميل مباشرة نهاية كل يوم.
يقر العميل بمعرفته بأن الإبقاء على مركز و/أو عدة مراكز لأصول معينة مفتوحة لعدة أيام يؤدي الى دفع رسوم تخزين على هذه المراكز، ويفوض العميل الشركة تفويضاً مطلقاً لا رجعة فيه بخصم قيمة رسوم التخزين من حسابه/ حساباته لدى الشركة مباشرة وبشكل يومي وذلك حسب نشرة رسوم التخزين المعتمدة لدى الشركة والتي يقر العميل بأنه اطلع عليها وفهمها.
كما يقر العميل بأن للشركة الحق بتعديل نشرة رسوم التخزين و/أو الأصول التي تخضع لهذه الرسوم في أي وقت دون الحاجة الى أخذ موافقة العميل، وتصبح هذه التعديلات سارية المفعول فوراً على حساب العميل سواء على مراكزه المفتوحة و/أو على المراكز الجديدة، وسيتم اشعار العميل بهذه التعديلات إما بالبريد الالكتروني و/أو عبر الموقع الالكتروني الرسمي للشركة و/أو أي وسيلة أخرى تراها الشركة مناسبة ويسقط العميل حقه بالاعتراض على هذه التعديلات.

21- الابلاغ عن أخطاء التداول

يتوجب على العميل الذي يرغب في الابلاغ عن خطأ تداول ، ارسال بريد الكتروني إلى ---------- أو الاتصال بالشركة أو الحضور شخصياً إلى مقر الشركة، في حال وجود مشكلة على العميل أن يقوم بتزويدنا بالمعلومات التالية:

- اسم العميل.
- رقم حساب التداول.
- وصف مفصل عن المشكلة و/أو الخطأ.
- رقم العميلة/المركز/الأمر إن وجد.
- معلومات الاتصال المباشر بالعميل.

يجب على العميل إبلاغ الشركة بأي خطأ تداول خلال 24 ساعة عمل من وقت حصوله، وبعد ذلك سوف لن تقوم الشركة بالتحقيق في الخطأ ولا يحق للعميل الاعتراض عليها.

22- الايداع / تغذية الحساب

تتيح الشركة لعملائها عدة طرق للايداع و/أو تغذية حساباتها القائمة حسب ما هو وارد في نشرة الايداعات المعتمدة من الشركة ويكون الايداع في حسابات الشركة لدى البنوك و/أو من خلال بوابات الدفع الالكتروني و/أو من خلال بطاقات الائتمان

ويقر العميل بمعرفته بشروط وأحكام الايداعات التالية ويلتزم بها:

- الشركة لا تقوم باستلام اي مبالغ نقدية من العميل في مكاتبها مهما بلغت ولن تقوم باستلامها مهما كانت الظروف وبدون أدنى مسؤولية على الشركة و/أو أي من موظفيها.

- ساعات العمل الرسمية للشركة لاستقبال الايداعات من الساعة 8:30 صباحاً الى الساعة 11:00 مساءً من يوم الاثنين حتى يوم الخميس ومن الساعة 10:00 صباحاً الى الساعة 11:00 مساءً يوم الجمعة من كل اسبوع باستثناء أيام العطل و/أو الأعياد الرسمية.

- لا تلتزم الشركة بتقديم خدمات الايداع خارج ساعات عملها الرسمية ولا تلتزم بتقديم خدمات الايداع خارج ساعات عملها اليومية و/أو بالعطل الدينية والرسمية المحلية و/أو العالمية وبدون أي مسؤولية عليها و/أو على أي من موظفيها وعلى العميل مراعاة فارق التوقيت الصيفي والشتوي ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن أي خسائر و/أو أضرار قد تلحق بالعميل خارج ساعات عملها الرسمية.

- إن عكس الإيداع على حساب /حسابات العميل يتطلب اجراءات داخلية من الشركة وعليه فإن أي ايداع يتم عكسه في حساب العميل بعد ساعتين من وقت تزويده للشركة بفيشة الايداع خلال ساعات العمل الرسمية.

- بالنسبة للايداعات خارج أوقات العمل الرسمية للشركة فيتم عكسها في حساب العميل ثاني يوم صباحاً خلال ساعات العمل الرسمية للشركة.

- سيتم تحويل الايداعات بالعملات الاخرى غير الدولار الامريكي الى الدولار الاميركي على أسعار الصرف اليومية للبنوك.

- ضرورة كتابة اسم صاحب الحساب ورقم حسابه لدى الشركة على فيشة الايداع و/أو سويفت التحويل حتى تتمكن الشركة من قيد التحويل و/أو الايداع في حساب العميل وخلاف ذلك سيبقى الايداع معلقاً لحيت تثبيت اسم العميل ورقم حسابه.

- بخصوص الايداع من خلال البطاقات الائتمانية يجب أن يتطابق الاسم الموجود على بطاقة الائتمان مع اسم العميل صاحب الحساب وخلاف ذلك سيتم رفض الايداع وسيتحمل المرسل جميع الرسوم و/أو العمولات و/أو الفوائد و/أو الغرامات المفروضة من قبل بوابات الدفع الالكتروني وذلك حسب شروط وأحكام الدفع الخاصة ببوابات الدفع الالكتروني و/أو بطاقات الائتمان.

- يقر العميل ويوافق غلى أن يلتزم بتعليمات الشركة عند ارسال صورة عن بطاقته الائتمانية بعدم اظهار سوى أول 6 أرقام وأخر 4 أرقام من رقم بطاقته الائتمانية وأن يقوم بتغطية أرقام تأمين البطاقة (cvv) على الوجه الخلفي من البطاقة قبل إرسال صورة من بطاقته إلى الشركة وذلك مراعاة للاعتبارات الأمنية كما يوافق العميل على إظهار باقي المعلومات بشكل واضح مثل اسم صاحب البطاقة وتاريخ الانتهاء واسم البنك.

- الشركة لا تتقاضى أي رسوم تحويل و/أو ايداع و/أو الدفع من خلال بوابات الدفع الالكتروني وعليه فإن أي رسوم ايداع و/أو تحويل تفرضها البنوك المستلمة و/أو المرسلة و/أو بوبات الدفع الالكتروني يتحملها العميل ولا علاقة للشركة بأي منها.

- تخضع الايداعات من خلال بطاقات الائتمان الى عمولة ايداع بنسبة 3% على المبلغ المودع وقد تتغير من حين لأخر وذلك حسب الشروط وأحكام الدفع الخاصة ببطاقات الائتمان ولا علاقة للشركة بها.

- يحق للشركة رفض أي ايداع اذا تم بطرق غير قانونية و/أو قادم من مناطق ذات التصنيف الخطير و/أو يخالف شروط وأحكام مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب و/أو لغايات ومتطلبات رقابية و/أو أي حالات أخرى ، دون أدنى مسؤولية على الشركة.

- لن تقوم بتقييد أي ايداع و/أو تحويل تم من خلال احدى وسائل الايداع المقبولة لدى الشركة والتي تم ذكرها أعلاه الا بعد التأكد من أن الايداع قد تم تقييده في حسابات الشركة المصرفية.

- يقر العميل بأن جميع معاملات الايداع بواسطة بطاقات الائتمان غير قابلة للاسترداد و/أو الالغاء كما يقر العميل بأنه اطلع على شروط وأحكام الدفع بواسطة بطاقات الائتمان وأنه ملتزم بها.

23- السحب

يتم سحب المبالغ من حساب العميل عند طلبه السحب بإحدى الطرق التالية : اصدار شيك و/أو حوالة بنكية و/أو من خلال بوابات الدفع الإلكترونية وذلك حسب الشروط التالية:

- على العميل أن يقوم بتعبئة طلب اصدار شيك و/أو حوالة بنكية ومن ثم القيام بتوقيعه وارساله إلى الشركة ، أو من خلال بوابات الدفع الإلكترونية المتوفرة على الموقع الإلكتروني للشركة.

- من حق الشركة رفض الطلب اذا لم يكن مكتملاً و/أو كان توقيع العميل غير مطابق و/أو أن المبلغ المراد سحبه والمذكور في طلب السحب أقل من الهامش الحر في حساب العميل وقت طلب السحب.

- على العميل أن يتأكد من تعبئة جميع الحقول على الطلب والتأكد من صحة المعلومات المعبأة والتأكد من أن رصيد الهامش الحر في حسابه أعلى من المبلغ المراد سحبه وقت الطلب قبل ارساله الى الشركة وفي حال وجود أي خطأ فإن العميل وحده يتحمل مسؤولية هذا الخطأ وما ينتج عنه.

- يقر العميل بمعرفته بأن الشركة لا تصدر أي شيك و/أو حوالة بنكية و/أو من خلال بوابات الدفع الإلكتروني الى طرف ثالث، حيث يتم اصدارها إلى صاحب الحساب فقط يقر العميل بمعرفته بان ساعات عمل الشركة الرسمية لإجراء عمليات السحب مرتبطة بساعات العمل الرسمية للبنوك التي تتعامل معها الشركة وهي من الساعة 8:30 صباحاً الى الساعة 3:00 عصراً من يوم الأحد الى يوم الخميس من كل اسبوع باستثناء أيام العطل الرسمية و/أو الدينية، وأن أي طلب سحب خارج أوقات العمل الرسمية المذكورة آنفاً يتم معاملته ثاني يوم عمل صباحاً.

- أن عملية اصدار الشيك تتم بنفس اليوم الذي تم فيه ارسال طلب السحب بشرط أن يكون خلال ساعات عمل الشركة الرسمية، أما بالنسبة للحوالات البنكية فإن الشركة تقوم بإصدار الحوالة بنفس اليوم الذي تم فيه ارسال طلب السحب بشرط أن يكون الطلب قد ارسل قبل الساعة 12:00 ظهراً.

- عطفاً على البند السابق وبخصوص الحوالات البنكية، يقر العميل بمعرفته بأن الحوالة البنكية قد تستغرق من 48 الى 72 ساعة و/أو أكثر حتى يتم قيدها في حساب العميل في أيام العمل الرسمية للبنوك وذلك حسب شروط وأحكام الحولات لدى البنوك وبالتالي فإن العميل يقر بأن الشركة لا علاقة لها بأي تأخير قد يحدث وأن مسؤولية الشركة تنحصر فقط في تزويد العميل بسويفت الحوالة وأن العميل يتحمل كل المسؤولية في متابعة الحوالة لدى بنك العميل المستلم.

- الشركة لا تتحمل أي مسؤولية عن أي خسائر و / أو أضرار قد تلحق بالعميل خارج ساعات عملها الرسمية ولا تلتزم بتقديم خدمات السحب التقليدية (الشيكات والحوالات) خارج ساعات عملها اليومية و/أو بالعطل الدينية والرسمية المحلية و/أو العالمية وبدون أي مسؤولية عليها و/أو على أي من موظفيها، وعلى العميل مع مراعاة فارق التوقيت الصيفي والشتوي.
- يقر العميل بمعرفته بأن الشركة لا تتقاضى أي رسوم تحويل على الحوالات البنكية و/أو بوابات الدفع الإلكترونية، وعليه فإن أي رسوم تحويل تفرضها البنوك المستلمة و/أو المراسلة و/أو بوابات الدفع الإلكتروني يتحملها العميل ولا علاقة للشركة بأي منها.

24- وسائل الاتصال المعتمدة

ويقصد بها أي وسيلة يعتمدها العميل في نموذج طلب فتح الحساب لتلقي المعلومات والمراسلات المتعلقة بالحساب وتوافق عليها الشركة وتكون إما الهاتف أو الصندوق البريدي او البريد الالكتروني أو أي وسيله أخرى معتمدة لدى الشركة وتوافق عليها.

25- القوة القاهرة

ويقصد بها أي ظروف خارجة عن سيطرة وإرادة الشركة على سبيل المثال لا الحصر انقطاع التيار الكهربائي أو السرقة أو كوارث طبيعية او حروب او هجمات ارهابية.

26- نظام التداول الالكتروني و/أو منصة التداول الالكتروني

هو النظام الذي يتمكن العميل من خلاله الدخول الى حساب حسابات التداول الخاص به و/أو اصدار و/أو تنفيذ أوامره.

27- أمر الأوامر تصفيه المراكز Stop Out Order

ويقصد به أمر و/أو أوامر يتم تنفيذها بسعر السوق لإغلاق جزء و/أو كل مراكز العميل عند وصول نسبة الهامش (Margin Level) في حساب العميل الى 35% و/أو أقل.

28- أيام العمل

ويقصد بها ايام العمل المعتمدة في البورصات الاجنبية التي يتم التداول فيها.

البند (12) العمولات والاتعاب والرسوم

يوافق العميل على أن يدفع للشركة عمولة الوساطة و الاتعاب والتأمين والرسوم الأخرى السارية على حسابه و / أو مستحقة الدفع نظير استخدام العميل للخدمات وفقا لما يرد في ملحقات هذه الاتفاقية ، و تسوي الشركة من الحساب بشكل مباشر أو غير مباشر أي اتعاب ومبالغ اخرى مستحقة

للشركة أو الوسطاء الماليين أو الوسطاء المعرفين (والمشار اليها فيما بعد بإصطلاح " المستحقات") بخصم تلك المبالغ و الأتعاب من ذلك الحساب ، وعند قيام الشركة بخصم المستحقات من الحساب ، وفي حالة عدم كفاية الرصيد لتسوية المستحقات يخول العميل الشركة لبيع أصل لإسترداد المستحقات و يجوز للشركة (وفق تقديرها) تعديل عمولة الوساطة او الأتعاب أو الرسوم في أي وقت مع إخطار العميل بذلك.

البند (13) الالتزام المالي للعميل

يوافق العميل على ان يدفع للشركة أي قيمة لعمليات التداول الحالية أو المستقبلية أو الارصدة المدينة أو متطلبات التأمين أو أي ديون أخرى في حسابه بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر أي عجز متبقى في حساب العميل في حالة التصفية الكلية أو الجزئية للحساب من قبل العميل أو الشركة كما يوافق العميل على أن يدفع للشركة على الفور الالتزامات المذكورة و في حالة عدم كفاية رصيد حساب العميل لتغطية الالتزامات المذكورة يمنح

العميل بموجب هذه الاتفاقية الشركة الحق في بيع أي من أصول حسابه لتغطية المبالغ المدينة ، و يكون للشركة الحق وفق تقديرها المطلق في تصفية أي أو جزء من أصول العميل في أي من حساباته سواء كانت تلك الحسابات مملوكة بشكل فردي او جماعي مع الغير (بما يشمل دخول عمليات التصفية) في اي وقت و بأي وسيلة كانت و في أي سوق للأوراق المالية حسبما تراه الشركة ضروريا دون الحاجة لتوجيه إخطار مسبق للعميل ، ومن جانبه يوافق العميل على الالتزام أمام الشركة بالتسوية الفورية لأي عجز ينشأ في حسابه عن التصفية المذكورة أو العجز المتبقي بعد التصفية.

البند (14) المسؤولية عن تكاليف التحصيل

يوافق العميل على ان يدفع و يكون مسؤولا عن جميع التكاليف و النفقات أيا كانت طبيعتها (بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر المصاريف القضائية) التي تتكبدها الشركة في تحصيل أي رصيد مدين في الحساب / الحسابات.

البند (15) حق الضمان

يكون للشركة الحق دون الاضطرار لإرسال إخطار مسبق الى العميل في نقل ملكية أي / و جميع الاموال و / أو الاصول من أو الى أي حساب تملكه الشركة يكون للعميل فيه أي مصلحة إذا إرتأت الشركة وفق تقديرها أن نقل الملكية هذا لازم للحفاظ على مصالحها و في تطبيق حق الضمان الخاص بها، تحدد الشركة وفق تقديرها الخاص ، الأصول التي يتعين بيعها و العقود المعلقة و الأدوات الأخرى التي يتعين إقفالها و تحديد ما إذا كان الأمر يتطلب تقديم ضمان آخر للشركة ، وفي حالة وجود رصيد مدين في الحساب، توضع جميع الأموال المملوكة لأي حساب كضمان وتأمين للقيمة المدينة (إلى الحد الذي تجيزه القوانين واجبة التطبيق) دون إخطار العميل سواء بشكل منفصل أو مع ملكية الغير و تبعا لمبلغ رصيد المدين و يجوز للشركة القيام بذلك دون الاحتفاظ بحيازتها أو سيطرتها على أموال مماثلة بقيمة معادلة.

البند (16) التصفية

يكون للشركة (وفق تقديرها وحدها) و دون الاضطرار لتوجيه إخطار مسبق للعميل، الحق في تصفية بعض أو كل أصول حساب العميل أو إلغاء أي أمر تلقاني محدد مسبقا في الحساب و / أو إغلاق أي عقود مفتوحة أو سارية و/أو إغلاق أية مستندات أخرى لحساب العميل في أي من الحالات التالية:

1. تعسر العميل أو عدم تمكنه من دفع أي ديون مستحقة الدفع.
2. إشهار العميل إفلاسه.
3. تعيين حارس قضائي على أصول العميل.
4. صدور أمر حجز تحفظي على حسابات العميل.
5. صدور حكم ضد العميل أو حساب /حساباته.
6. تساوي أو تدني نسبة الرصيد الحالي إلى الهامش النقدي المستخدم إلى ما دون النسبة المئوية المحددة من قبل الشركة.

ويجوز للشركة بيع أو شراء تلك الأصول من خلال مزاد علني أو بيع اتفاقي و دون أي إعلان عن ذلك كما يحق للشركة أن تكون المشتري أو البائع لحسابها الخاص في أي صفقة، و لا تكون أي مطالبة مسبقة أو اتصال أو إخطار مقدم من الشركة إلى العميل عن وقت و مكان ذلك البيع أو الشراء تنازلاً عن أي حق في البيع أو الشراء دون توجيه تلك المطالبة المسبقة أو الإخطار للعميل.
كما لا يمثل أي مسار تعامل بين العميل و الشركة أو أي توان من الشركة في ممارسة أي من حقوقها أو المطالبة بأي من تعويضاتها تنازلاً عنها و يلتزم العميل بالدفاع عن و تعويض و حماية الشركة ضد أي وجميع الإجراءات أو الأخطاء أو التكاليف أو النفقات أو الأتعاب أو الغرامات أو الخسائر أو المطالبات المرتبطة باي نفقات تقوم بها الشركة و يكون العميل مسؤولاً كذلك عن جميع الخسائر الناجمة عن مركز العميل بغض النظر

عن تأخر الشركة أو إخفاقها في تصفية تلك المراكز ، وفي حالة تنفيذ الشركة لأمر لا يتوفر للعميل أموال كافية بخصوصه، يكون للشركة الحق، دون الاضطرار لإخطار العميل بتصفية الصفقة ذات الصلة، و يكون العميل مسؤولاً عن أي خسارة تنجم عن تلك التصفية كما يكون للشركة الحق في إلغاء أي أوامر إذا لم يتوفر لدى العميل أموال كافية في رصيد الحساب لتسوية الدفعة النهائية للشركة لإنفاذ البيع.

البند (17) مراقبة الحساب و المسؤولية عن دقته

يوافق العميل على أنه يجوز للشركة مراقبة و/أو تسجيل أي من المراسلات الإلكترونية أو الهاتفية أو غيرها للعميل التي تتم مع الشركة كما يوافق العميل و يقبل صراحة أن أي استخدام للخدمات وجميع المراسلات التي تتم بينه و بين الشركة يجوز إخضاعها للمراقبة و التسجيل من قبل الشركة من خلال استخدام تقنية تعقب، ورغم ذلك، لا تكون الشركة ملزمة بمراقبة الحساب لأغراض الائتمان أو أي أغراض أخرى. و يسمح العميل للشركة باستخدام المعلومات الاخيرة التي تحصل عليها من مراقبة و تسجيل أنشطة العميل مع الشركة لأي غرض تعتبره الشركة لازماً، حسبما يجيزه القانون كما يوافق العميل على قبول المسؤولية التامة عن مراقبة حسابه في جميع الأوقات، و على وجه الخصوص يوافق العميل على مراقبة كل أمر مفتوح لحين تأكيد الشركة على تنفيذ الأمر أو إلغائه للعميل ويقوم العميل بالتحقق من صحة الحساب ومن دقة الأوامر المسجلة مع الإبلاغ الفوري للشركة هاتفيا أو عبر البريد الالكتروني عن أي مخالفات من أي نوع قد يكتشفها العميل ، كذلك يوافق العميل على إخطار الشركة على الفور هاتفياً أو بالبريد الالكتروني متبوعاً بإخطار عبر خدمة البريد السريع بحد أقصى يومين في أي من الحالات التالية:

1- عدم تمكن العميل من الوصول إلى الموقع الإلكتروني المحدد و/او برنامج التداول.

2- عدم تسلم العميل تأكيداً دقيقا للتنفيذ

3- تسلم العميل معلومات عن أمر و/أو تقرير يتعلق بتنفيذ معاملة لم يسجلها او يصرح بها.

4- اكتشف العميل أي معلومات غير دقيقة في أرصدة حساب العميل أو تأكيدات أو مراكز أوراق مالية أو تاريخ الصفقات.

ولا تكون الشركة مسؤولة و يعفيها العميل من أي مسؤولية تتعلق بأي مطالبات ترتبط بالتعامل مع أو خسارة أي أمر في حالة إخفاق العميل في إخطار الشركة على الفور و لكن بأي حال من الاحوال بما لا يتجاوز يوم عمل واحد هاتفيا أو بالبريد الإلكتروني بوقوع أي من هذه الأحداث و في حالة تأكيد الشركة القيام بعملية تنفيذ أو إلغاء بطريق الخطا مع تأخير العميل بشكل غير معقول في الإبلاغ عن ذلك الخطأ يجوز للشركة وفق تقديرها الخاص إما اعتبار ذلك التنفيذ أو الإلغاء الذي تم بطريق الخطأ مصرحا به بشكل سليم من العميل و الذي عليه في هذه الحالة قبول الصفقة أو تقوم الشركة بحذف الصفقة من الحساب المعني و تعتبر جميع كشوف الحساب مقبولة و دقيقة بعد شهر من صدورها ما لم يعترض العميل في غضون شهر واحد فقط على صحة كشف حساب مع إبلاغ الشركة بطريقة سليمة بدليل كاف يدعم تأكيده و يقر العميل و يوافق على أنه يجوز للشركة تعديل الحساب بحيث يتم تصحيح الخطأ كذا يوافق العميل على أن يعيد الى الشركة على الفور و دون أي تكلفة أي أموال او اصول مسجل في الحساب بطريق الخطأ و غير مستحق للعميل.

البند (18) البيانات غير المضمونة

يوافق العميل صراحة على أن استخدام منصة التداول وأي برامج أخرى مقدمة للاستخدام في الوصول الى الخدمات يتم على مسؤولية العميل وحده متحملاً المخاطر ذات الصلة ولا تضمن الشركة أو أي من الاطراف ذات الصلة بأن الخدمات لن تتعرض لانقطاع او تخلو من الخطأ كما لا

تقدم الشركة و أي طرف ثالث ذات صلة أي ضمان للنتائج التي يمكن الحصول عليها من استخدام الموقع الالكتروني للشركة (و المشار إليه فيما بعد باصطلاح الموقع الالكتروني) أو للملائمة الزمنية او التسلسل أو الدقة أو الاكتمال أو درجة الوثوق بها أو محتوى أي معلومات أو خدمة أو صفقة يتم توفيرها من خلال الموقع الالكتروني أو فيما يتعلق بأي برامج يتم تقديمها للاستخدام في الوصول للموقع الالكتروني.

البند (19) الوصول المباشر لسوق التداول

يقر العميل بأن الشركة لا تقدم للعميل وصولاً مباشراً لسوق التداول بشكل دائم ولا تنفذ تلقائيا أوامر العميل و يجوز للشركة بدلاً من ذلك أن تنفذ الأوامر في حالة قبول الشركة لها بتوجيهها الى وسطاء التنفيذ أو أسواق الأوراق المالية أو سوق التداول للتنفيذ والمشار إليهم مجتمعين بإصطلاح "سوق التداول" و نتيجة لعدد الأطراف المشتركة فقد تحدث تأخيرات في تنفيذ أو إلغاء أو تعديل أوامر العميل وقد يزيد عدد مرات حدوث هذه

التأخيرات خلال فترات التداول السريع و/أو تقلبات الأسعار الكبيرة والمشار إليها بإصطلاح "الأسواق السريعة" و يقر العميل أنه سيحصل على السعر الذي نفذت به الأوامر فعليا في سوق التداول وأن السعر قد يختلف عن السعر المعروض في سوق التداول أو على جهاز الوصول الخاص به وقت تسجيل العميل للأمر.

البند (20) التقارير والمعلومات المتأخرة والمصححة

قد تتلقى الشركة تقارير متأخرة من سوق التداول تبلغ عن حالة الصفقات .و من ثم فقد يخضع الحساب للتقارير المتاخرة المرتبطة بالأوامر التي لم يسبق إبلاغ العميل بها بأنها منتهية أو ملغاة أو منفذة ويقر العميل بأن أي ابلاغ عن أو نشر الأخطاء وبما يشمل أخطاء في أسعار التنفيذ سيتم

تصحيحها بحيث تعكس ما تم بالفعل في سوق التداول, وأنه سيحصل على السعر الذي تم به فعليا تنفيذ الأمر في سوق التداول .و قد يحصل العميل على سعر مختلف عن السعر الذي يتم عرضه على جهاز الوصول الخاص به وقت تسجيل العميل للأمر و يوافق العميل على تحمل جميع النتائج، بما يشمل أي أضرار غير مباشرة أو لاحقة تنشأ عن تلك الأخطاء.

البند (21) طلبات الإلغاء والتعديل

يوافق العميل على أن الشركة لا تضمن أن يكون طلب العميل لإلغاء أو تعديل أمر قام العميل بتسجيله سيكون ساريا بغض النظر عما إذا كان الطلب مقدما قبل تلقي الإخطار بأن الأمر قد نفذ.
ويقر العميل بأن الإلغاء أو التعديل المطلوب لأمر سابق لن يكون ساري المفعول ما لم يتح للشركة الوقت الكافي لتوجيه الطلب الى سوق التداول المعنية وما لم تستلمه سوق التداول وتقوم بمطابقة الطلب بالأمر الخاص بالعميل قبل تنفيذه و لا تضمن الشركة ان سوق التداول ستقوم بمطابقة طلب الالغاء أو التعديل الخاص بالعميل بالأمر السابق للعميل بغض النظر عما اذا كان الطلب قد تسلمته نفس سوق التداول قبل تنفيذ الأمر كما يقر العميل بأن محاولات تعديل أو الغاء او استبدال أمر قد تؤدي الى التنفيذ المبالغ فيه للأمر أو تنفيذ أوامر مكررة و يكون العميل مسؤولا عن جميع عمليات التنفيذ هذه.

البند (22) توجيه الأوامر

1- يتم تنفيذ الأوامر على أساس " أول ما يسجل أولاً ، تتم خدمته أولاً"

2- نظام توجيه الأوامر محمي وعند ادخال أمر لعميل في النظام و نقله للتنفيذ ، تظل هوية العميل مجهولة.

3- بالاضافة لذلك يكون للشركة مطلق التقدير في توفير خيار توجيه ترتيب التنفيذ الافضل و الذي يقوم نظام الشركة من خلاله بالسعي لافضل الاسعار المتاحة لامر العميل دون اي ضمانات بذلك من جانب الشركة.

البند (23) قيود التداول

لا تعتبر الشركة او الاطراف ذات الصلة قد تلقوا التعليمات أو أوامر من العميل لحين معرفة الشركة الفعلية بتلك الأوامر من خلال برنامج التداول الإلكتروني و/أو الموقع الالكتروني أو هاتفيا من خلال أرقام الهواتف المقدمة على الموقع الإلكتروني ولا يكون على الشركة الإلتزام تجاه أوامر العميل المرسلة بالبريد الإلكتروني أو البريد الصوتي حتى في حالة معرفة الشركة الفعلية أو حيازتها للأوامر أو التعليمات المرسلة عبر البريد الإلكتروني أو البريد الصوتي.
كما يكون للشركة سلطة التقدير في فرض رسوم إضافية على الأمر غير الحي حسبما تقرر الشركة من وقت لآخر، و يقر العميل بأن الشركة يجوز لها من وقت لآخر ووفق تقديرها الخاص لكن باسباب مبررة ودون الإضطرار لإخطار العميل أن ترفض تعليمات العميل أو أوامره أو تفسخ هذه الإتفاقية أو تحظر أو تقيد قدرة العميل على تداول (هذه الأموال أو المنتجات) من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة.

البند (24) الاستشارات المالية

يقر العميل بأن ممثلي الشركة ليسوا مخولين بتقديم استشارات استثمار أو استشارات ضريبية أو تداول أو اية استشارات خاصة بالأوامر . ويتم اعداد الأسعار معلومات السوق و الأخبار والأبحاث والمشار اليها فيما بعد مجتمعة بإصطلاح " المعلومات " على منصة التداول الالكتروني

بواسطة اسواق الاوراق المالية أو مقدمي المعلومات الخارجيين المستقلين عن الشركة) و شركاتها التابعة) ولا تضمن الشركة أو الأطراف ذات الصلة الدقة أو الملائمة الزمنية أو اكتمال المعلومات وعلى العميل أن يجري أبحاثه و تحليلاته أو يستعين باستشاريي استثمار قبل اتخاذ قرارات الاستثمار وتكون جميع قرارات الاستثمار التي يتخذها العميل مستندة فقط إلى التقدير الشخصي للعميل لظروفه المالية و أهداف الاستثمار

البند (25) بما يخص العقود مقابل الفروقات

تقوم الشركة بنشر أسعارها بالاعتماد على العرض والطلب و السيولة في السوق ويوافق العميل على أن الشركة لا تضمن نفس الأسعار أو الأسعار القريبة من مقدمي السيولة أو المصادر الأخرى للأسعار، ويتحمل العميل وحده مسؤولية و مخاطر الاعتماد على الاسعار و البيانات او المعلومات الأخرى و لا تكون الشركة أو الاطراف الاخرى ذات الصلة مسؤولين بأي حال من الاحوال عن اي اضرار لاحقة او عارضة أو غير مباشرة تنشأ عن استخدام المعلومات و لا يوجد اي ضمان من أي نوع سواء كان صريحا أو ضمنيا يتعلق بالمعلومات بما يشمل ضمان القابلية للتسويق او الملائمة لغرض معين او ضمان عدم الإنتهاك.

البند (26) المراسلات و السجلات الالكترونية

لأغراض الكفاءة تأكيدات التداول أو كشوف الحساب و السجلات و المراسلات الأخرى التي تكون في صيغة الكترونية و المشار اليها فيما بعد مجتمعة بإصطلاح " المراسلات و السجلات الالكترونية " يتم ارسال المراسلات و السجلات الإلكترونية الى عنوان البريد الإلكتروني الخاص بالعميل وعليه يتعين على العميل الإحتفاظ بعنوان بريد الكتروني صحيح و البرامج اللازمة لقراءة و ارسال و تسلم رسائل البريد الالكتروني، ويقر بأن البيانات بما يشمل المراسلات و السجلات الإلكترونية قد يتاح الوصول اليها عبر أطراف أخرى غير مصرح لها عند التواصل بين العميل وبين الشركة أو أي شركة تابعة لها باستخدام الانترنت أو مرافق الاتصالات الشبكية الأخرى أو الهاتف أو الوسائل الالكترونية الأخرى، كما يوافق على استخدام البرامج المقدمة من الاطراف الأخرى، بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر برنامج المستعرض الذي يدعم بروتوكول حماية البيانات والمتوافق مع البروتوكول المقرر إستخدامه مع اتباع اجراءات تسجيل الدخول الخاصة للوصول إلى الخدمات كما تقر بأن الشركة غير مسؤولة عن إخطار العميل بأي تحديثات أو إصلاحات أو تحسينات يتم اجراؤها على أي من تلك البرامج أو إجراء تسوية بخصوص البيانات التي يتم إرسالها عبر شبكات الحاسب الآلي أو مرافق الإتصالات السلكية واللاسلكية بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر الانترنت و تخلي الشركة مسؤوليتها، ولا تقدم أي إقرارات بشأن الوصول أو السرعة أو الإتاحة لأي من خدمات الإنترنت وبالتوقيع على طلب النموذج والمستندات الأخرى ذات الصلة يوافق العميل على تلقي المراسلات والسجلات الإلكترونية فيما يتعلق بهذه الإتفاقية وجميع الصفقات والتعاملات الأخرى ذات الصلة مع الشركة بما يشمل التأكيدات وكشوفات الحساب، والرسائل والإخطارات، أيا كان نوعها حسبما يكون ضروريا بموجب هذه البنود والشروط كما يوافق العميل على أن المراسلات والسجلات الإلكترونية ستعتبر مستنداً أصلياً محرراً لأغراض أي قانون واجب التطبيق وأن السجلات والمراسلات الإلكترونية ستمثل دليلا صحيحا على البيانات الواردة في هذه الإتفاقية و تعتبر جميع المراسلات المرسلة إلى عنوان بريد العميل الإلكتروني مستلمة شخصيا سواء تسلمها أم لا، كما يلتزم و على الفور بإخطار الشركة بأي تغيير يطرأ على عنوان البريد الإلكتروني من خلال : **1-** اتباع الإجراءات الخاصة بتغيير عنوان بريد العميل الإلكتروني. **أو 2-** مراسلة مكتب الدعم الفني للحصول على إرشادات أخرى.

البند (27) مسؤولية العميل عن إسم المستخد وكلمة المرور

تخصص الشركة إسم مستخدم و كلمة مرور واحدة للعميل بما يتيح له الوصول الى حسابه والتداول من خلاله والمشار إليها فيما بعد مجتمعة أو منفردة بإصطلاح " رمز التداول" ، وفي حالة الحساب المشترك يعتبر جميع أصحاب الحساب المشترك مالكين مشتركين لمعرف المستخدم الخاص بالحساب ويكون العميل مسؤولا عن الاستخدام و الحفاظ على سرية رمز التداول بما يشمل مسؤوليته عن جميع الأوامر التي يتم ادخالها في الحساب من قبل العميل او اي طرف خارجي مصرح له بصورة سليمة باستخدام رمز التداول الخاص بالعميل و يقر العميل بانه يتعذر على الشركة اكتشاف ما إذا كان شخص بخلاف العميل قد استخدم او يستخدم رمز التداول الخاص بالعميل ، و يعتبر اي استخدام لرمز تداول العميل مصرحا به بصورة سليمة من العميل و يكون العميل مسؤولا عن اي استخدام كما يلتزم بتخزين وحفظ اي معلومات، مثل رمز التداول الخاص به على جهاز حاسب آلي شخصي أو أكثر على مسؤوليته الخاصة و متحملا المخاطر ذات الصلة و يوافق العميل على الابلاغ الفوري عن أي فقدان أو سرقة لرمز التداول أو أي وصول غير مصرح به للحساب بإرسال إخطار عبر البريد الإلكتروني للشركة و يلتزم العميل بالدفاع عن وحماية و تعويض الشركة ضد أي التزام أو تكاليف أو أضرار ناشئة عن أو متعلقة بأي مطالبة من جانب العميل أو أي صاحب حساب آخر يرتبط بذلك الوصول أو الإستخدام غير المصرح به.

البند (28) الإتفاق مع الجهات الخارجية

يقر العميل ويوافق على أن الوصول إلى الخدمات يمكن إنهاؤها على الفور في حالة فسخ الإتفاقية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بين الشركة و أي من الاطراف ذات الصلة والتي توفر الخدمات.

البند (29) الأموال الواردة

لا تكون الشركة مسؤولة عن أي خسارة و/أو أضرار تنتج عن عمليات نقل ملكية بسبب الظروف التي قد تلحق بالشركة وتخرج عن نطاق سيطرتها، و يجوز للشركة قبول إيداع أطراف خارجية أموالاً في حساب العميل شريطة أن تكون هذه الأطراف عملاء لدى الشركة أو حسب التعليمات الداخلية للشركة، وفي هذه الحالة، يقر العميل بأن تلك الأموال مملوكة للعميل وأنه قد أمر بإيداعها في حسابه ويقر العميل ويتعهد أنه ليس لأي أطراف خارجية ملكية مشتركة للأموال المتاحة من العميل للشركة و أن العميل لا يمارس أنشطة التداول نيابة عن أطراف خارجية ما لم يخطر العميل الشركة بخلاف ذلك كتابياً، و شريطة أن يكون العميل قد أقر بأنه مسجل و مصرح له بشكل سليم بموجب القوانين واللوائح واجبة التطبيق لإجراء عمليات التداول هذه نيابةً عن الأطراف الخارجية و أن هذه الأطراف عملاء للشركة كذلك، يقر العميل ويتعهد بأن جميع الأموال المودعة في حساب الصندوق ستكون لغرض التداول على العملات والمؤشرات والمعادن في الأسواق العالمية ومنتجات السوق المعروضة على نظام الشركة و منتجات الإستثمار الأخرى التي تحددها الشركة من وقت لأخر.

البند (30) معلومات الائتمان

يكون للشركة دون إخطار العميل الحق في تبادل المعلومات الشخصية و معلومات الائتمان الخاصة بالعميل مع بعض السلطات و الهيئات الحكومية و الأطراف الأخرى التي يحق لها الحصول على تلك المعلومات لأغراض التعاقد أو الامتثال و يكون للشركة الحق في التحري عن و التحقق من هوية العميل لتحديد الأوضاع المالية والقانونية والقضائية والامتثال لقوانين معينة، مثل قوانين مكافحة غسل الأموال، و المقاطعة الدولية، و الصفقات مع مواطني دولة محددين بشكل خاص و تخضع جميع الاستخدامات الأخرى للمعلومات الشخصية و معلومات الائتمان لسياسة الشركة و يخول العميل الشركة لإجراء استعلام عن مرجعيته و وضعه الائتماني (والوضع الائتماني لزوجته و أطفاله، إن وجد) و طلب تقرير للتحقق من صحة المعلومات المتعلقة بهويته (رمز التداول) ومصدر المدفوعات لتمكين الشركة من تحديد مدى أهلية العميل لفتح حساب تداول ولأي أغراض تجارية أخرى مشروعة ، كما يخول العميل الشركة في هذا الصدد للاتصال بالمؤسسات المالية فيما يتعلق بما سبق.

البند (31) تعديل الاتفاقية

يوافق العميل على أنه يحق للشركة تغيير أو إضافة أو إلغاء أي من البنود والشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية في أي وقت بموجب إخطار بذلك التعديل و تاريخ السريان على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة مع إبلاغ العميل بذلك عبر البريد الإلكتروني من خلال عنوان البريد الإلكتروني المقدم للشركة وعند الانتهاء من هذا الإجراء، يلتزم العميل و الشركة قانوناً بالتعديل بغض النظر عما إذا كان العميل قد تسلم رسالة البريد الإلكتروني أم لا، و يحق للشركة تغيير خدماتها في أي وقت بنشر تلك التغييرات على الموقع الإلكتروني الخاص بها، و لا تكون الشركة ملزمة بتوجيه أي إخطار منفصل للعميل بهذه التغييرات وإذا لم يوافق العميل على التعديل، يخطر الشركة دون تأجيل برسالة بريد إلكتروني بمده أقصاها اثني عشر ساعة مع التوقف على الفور عن استخدام خدمات الشركة حسبما هو ضروري لإغلاق الحساب ، و يقر العميل بأن استخدام خدمات الشركة بعد التعديلات التي تجرى على هذه الاتفاقية أو التعديل على الخدمة، تعتبر موافقة من العميل على التعديلات سواء علم بها أم لا كما يقر العميل و يوافق على أن استخدامه لجهاز الوصول يعني التزامه القانوني بالتعديلات بغض النظر عما إذا كان قادراً على الوصول إلى نص هذه البنود أو تعديلاتها.

البند (32) القوة القاهرة

لا تعتبر الشركة مسؤولة في حالة وقوع أي من أحداث القوة القاهرة أو مواقف الطوارئ، مثل تعليق أو تأخر التداول، أو الحروب، أو الزلازل، أو الاضطرابات، أو تعطل خطوط الاتصال، أو تعطل معدات الكهرباء، أو البرامج، أو أي سبب آخر يخرج عن نطاق سيطرة الطرفين سواء بشكل مباشر أو غير مباشر أو الوصول غير المصرح به أو السرقة أو أي مشكلة فنية أخرى أو خلافه، و التي قد تمنع العميل من إدخال أو إلغاء، أو تعديل أمر أو قد تمنع الشركة من التصرف استناداً إلى أمر أو تعليمات حية في حال حددت الشركة أن أحداث القوة القاهرة قد حصلت، يحق للشركة وفقا لتقديرها المطلق و دون إشعار و في أي وقت اتخاذ واحد أو أكثر من الخطوات التالية:

1. إغلاق أي أو جميع العقود المفتوحة عند مستوى إغلاق تجده الشركة مناسب لحجم الحدث.
2. تعليق أو تعديل تطبيق جميع أو أي من بنود هذه الاتفاقية إلى حد أن هذه القوة القاهرة تجعل من المستحيل للشركة أن تتوافق مع الشروط و الأحكام لهذه الاتفاقية.
3. الإعلان عن آخر يوم للتداول لمنتج محدد أو جميع المنتجات.
4. أخذ كل الإجراءات الأخرى من هذا القبيل و التي تعتبرها الشركة مناسبة مع الأخذ بعين الاعتبار مراكز الشركة في السوق ، مراكز العميل في السوق، جميع مراكز العملاء الآخرين في السوق.

في حالة وقوع الأحداث أعلاه، لا تكون الشركة مسؤولة تجاه العميل عن أي مطالبات و/أو خسائر و/أو أضرار و/أو أية تكاليف و نفقات بما في لك أتعاب المحامين و التي تنشأ مباشرة أو غير مباشرة من مثل هذه الأحداث.

البند (33) إعفاء المسؤولية

لا يعفي فسخ هذه الاتفاقية صاحب /أصحاب الحساب من أي مسؤولية أو التزام يتعلق بالصفقات المنفذة لحين فسخ الاتفاقية بغض النظر عما إذا كانت المطالبات قد قدمت قبل أو بعد الفسخ.

البند (34) الترخيص لاستخدام برامج الشركة و تقييدها

تمنح الشركة العميل ترخيصا باستخدام برامج الشركة للتداول فقط في حين تظل الشركة و/او الاطراف الأخرى الخارجية هي مالك البرامج، بما يشمل الحقوق السارية لبراءات الاختراع و حقوق الطبع والنشر و العلامات التجارية و يلتزم العميل بتوفير و حماية حسبما يكون مطلوبا بشكل معقول ملكية الشركة وحقوقها في البرامج كما يلتزم بعدم بيع او مبادلة او نقل ملكية برامج الشركة للغير كما يلتزم العميل بعدم نسخ او تعديل او ترجمة أو الغاء تجميع او اجراء هندسة عكسية او تحديث او استبدال أو إصلاح أو اجراء اي اضافات على برامج الشركة المقدمة للعميل.

البند (35) بيان اخلاء المسؤولية عن المخاطر

ينطوي التعامل في المنتجات والأوراق المالية أو أي منتج أو أداة مالية مقدمة من الشركة والمشار اليها فيما بعد بإصطلاح " المنتجات " على عدد من المخاطر بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر، مخاطر السوق ومخاطر المضاربة ومخاطر التحوط والتداول اليومي, والتداول لساعات عمل ممتدة ومخاطر التنفيذ والتكنولوجيا ومخاطر المنتجات ومخاطر العملات والمخاطر القانونية والمخاطر المحاسبية ومخاطر الائتمان ومخاطر الدولة الاجنبية ومخاطر نقص الاشراف التنظيمي ومخاطر الرفع ومخاطر الضرائب، كما ان الاستثمار في المنتجات يتطلب فهما لطبيعة الانشطة المالية بشكل عام والماماً جيدا بطبيعة المنتجات وبالمخاطر ذات الصلة وبالقدرة المالية على تحمل الخسائر المتوقعة التي قد تتكبد نتيجة للاستثمار في المنتجات.
قد لا يكون هذا البيان كافيا لتناول جميع مخاطر التعامل مع المنتجات و بالتالي فقبل البدء في اجراء معاملات مع الشركة و المنتجات ينبغي على العميل ان يكون على دراية بطبيعة و بالمخاطر ذات الصلة بالاستثمار في أو إجراء معاملات في المنتجات و ينبغي على العميل أن يكون على دراية تامة بأنه هو المسؤول الوحيد عن التقييم المستقل أو التحقيق في المخاطر المرتبطة بالاستثمار المرغوب فيه أو إجراء معاملات في أي منتج وعلى العميل أن يعتمد فقط على تقييمه للاستثمار أو المعاملة المرتقبة ، وينبغي عليه ألا يفسر محتويات أي رسالة من الشركة أو

مسؤوليها أو موظفيها أو وكلائها على أنها إستشارة قانونية أو ضريبية أو خلافه، وقبل الإستثمار في المنتجات ينبغي عليه التشاور مع مستشاري الإستثمار والمحاسبة والمستشارين القانونيين والماليين ومستشاري الضرائب وغيرهم لإجراء تقييم مستقل للمخاطر والتبعات ومدى ملائمة الإستثمار في أو إجراء معاملة في المنتجات ، ويتعين عليه كذلك التحقق من أن لديه المعرفة والخبرة والمهارة والاستشارة المهنية الكافية لإجراء تقييم خاص لمزايا ومخاطر الإستثمار أو إجراء معاملات في المنتجات ولا تقدم الشركة أي إقرار بالخصائص المناسبة للمنتجات للأغراض القانونية أو المحاسبية أو التنظيمية أو الضريبية أو من حيث قدرة مستثمر معين على الاستثمار أو إجراء معاملات في المنتجات بموجب قيود الاستثمار القانونية المعمول بها.

قد تتأثر الادوات المالية بعدد من العوامل مثل معدلات الفائدة، و السعر والاصل محل عقد الخيار، وسيكون العميل عرضة للمخاطر الملائمة لطبيعة الاصل محل عقد الخيار وبالتالي ينبغي على العميل الالمام بهذه المخاطر قبل إبرام أي معاملات.

و تستخدم استراتيجيات معينة للتخفيف من حدة مخاطر اجراء احدى معاملات المشتقات و في ظروف معينة، قد لا تكون هذه الاستراتيجيات فعالة وقد تنطوي الاستراتيجيات التي تجمع بين المراكز على مخاطر مثل اتخاذ مواقف مركز "قصير" أو "طويل" كما ان معاملات التحوط قد تتطلب المراقبة المستمرة، و قد يؤدي الاخفاق في المراقبة المناسبة على احدى معاملات التحوط الى جعل المركز إما غير مستقر او ثابتا بشكل مفرط مع تكبد خسائر لذا على العميل مراقبة مراكزه عليه الا يعتمد على قيام الشركة بذلك كما يقر العميل بأن ايقاف الخسارة لا يعني ان السند المشتق سيتم اقفاله عند ذلك السعر او حتى اقفاله كما ان امر البيع بسعر السوق او الامر التلقائي المحدد مسبقا لا يعني ان السند المشتق سيتم اقفاله و تنفيذه بذلك السعر او حتى مجرد اقفاله او تنفيذه، كما ان التداول مع الشركة في اسواق بخلاف السوق الأردنية يعني أن العميل يدخل مركزا فقط مع الشركة بصفتها طرفا مقابلا و يقر المستثمرون بان القواعد المصممة لحماية المستثمرين الذين سيشترون الأوراق المالية عبر سوق الاوراق المالية او سوق تداول نظامية لا تسري و بالتالي فان المراكز التي يحتفظ بها العملاء ليست قابلة لنقل الملكية للغير كما ان الاستثمارات او المعاملات في المنتجات.

يقر العميل بأنه على علم ودراية كاملة بنظام الخبير الآلي و/أو نظام ايقاف الخسارة المتسلسلة نظام الخبير الآلي وكيفية عمله وتشغيله وايقافه و انه قادر على اتخاذ قراراته بمفرده دون اي تدخل من نظام الخبير الآلي أو اي جهة كانت و انه يقبل و يوافق على استخدام خدمات نظام الخبير الآلي و يتعهد بانه مسؤول مسؤولية تامة عن اختيار و تحديد خيارات التداول المتوفرة له والسياسات والاستراتيجيات وذلك فيما يخص استخدام الخدمات كنظام الخبير الآلي و/او نظام ايقاف استراتيجية للاستثمار الخسارة المتسلسلة التي لن يكون بامكانها تقديم أي مشورة له او تقديم اي نوع من الملاحظات بشأن طبيعة أو خطورة او ملائمة أي عملية تداول اوصفقة او اي استراتيجية للاستثمار.

كما يحق للشركة ايقاف توفير الخبير الالي و/أو نظام ايقاف الخسارة المتسلسة في أي وقت تراه مناسباً ودون تبليغ المسبق للعميل.

لا تتحمل الشركة أية مسؤولية قانونية أو مالية أو أي أضرار قانونية أو خسائر مالية تنتج عن قيام العميل بتفعيل أو استخدام نظام الخبير الآلي و/أو نظام ايقاف الخسارة المتسلسلة ولن تكون الشركة مسؤولة عن أي ضرر أو خسارة بما في ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر أي خسائر في حساباته قد تحدث بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة استخدام هذه الانظمة.

الفريق الأول	الفريق الثاني (العميل)
شركة سبائك للخدمات المالية	**الإسم :**
التوقيع:	**التوقيع:**

إقرار التعامل بالرافعة المالية:

استناداً لأحكام المادة (3/16) من تعليمات تنظيم تعامل شركات الخدمات المالية بالبورصات الأجنبية النافذة

أقر أنا_____العميل لدى شركة سبائك للخدمات المالية برغبتي بالتعامل بنسبة رافعة مالية مقدارها 100:1 وذلك على مسؤوليتي الشخصية دون تحمل الشركة أي تبعات.

كما أقر بأنني على علم ودراية بآلية التعامل من خلال الرافعة المالية والمخاطر التي سأتعرض لها في حال الخسارة والتي قامت الشركة بإعلامي بها.

اسم العميل:

توقيع العميل:

التاريخ:

***تم إعداد هذا الاقرار من قبل هيئة الاوراق المالية**

إقرار طلب الحصول على رافعة المالية للتعامل بالبورصات الأجنبية:

أنا الموقع أدناه وبصفتي عميلاً لدى شركة سبائك للخدمات المالية والحاصلة على ترخيص هيئة الاوراق المالية للتعامل كوسيط مالي لحساب الغير في البورصات الأجنبية ، فإنني أرغب بالحصول على رافعة مالية للتعامل بالبورصات الأجنبية تزيد عن 30 ضعف وبحد أقصى (100) ضعف المبلغ النقدي المسبق والمودع من قبلي ، علماً بأنني على علم أن الرافعة المالية هذه ممنوحة من قبل الوسيط الأجنبي الذي تتعامل معه الشركة وأنه في حالات معينه وبناءً على قراره يقوم برفع الهامش المطلوب وما يرافق ذلك من آثار على التداول وتصفية المحفظة ، كما أنني على علم كامل وفهم جيد بالمخاطر المتعلقة بالتعامل بالرافعة المالية والمتمثلة في:

1- إن التداول بعقود آجلة باستخدام الرافعة المالية من الممكن أن تؤدي إلى خسائر كبيرة ، وإن أي حركة في الأسعار تؤدي إلى حركات نسبية أكبرفي الاستثمارات قد تكون لصالح المتداول أو ضده.

2- إن الدرجة العالية من المخاطر التي تحيط بالتعامل بالبورصات الأجنبية يمكن أن تؤدي إلى خسائر تتجاوز الودائع و/أو فقدان كامل رأس المال المستثمر.

3- إن التداول من خلال الرافعة المالية قد لا يكون مناسباً لكافة المستثمرين ، وقد يحتاج للحصول على مشورة ، وهو ما يتطلب اللجوء إلى جهة مرخصة من قبل هيئة الاوراق المالية لتقديم خدمة الاستشارات المالية للتعامل بالبورصات الأجنبية.

الاسم:

التوقيع:

التاريخ:

شروط و أحكام حسابات التداول الخالية من فوائد التبييت

إن شروط وأحكام حسابات التداول الخالية من فوائد التبييت (الشروط) تعتبر مكملة لاتفاقية العميل (اتفاقية العميل) المبرمة بين العميل وشركة سبائك للخدمات المالية والتي تحكم شروط حسابات التداول الخالية من فوائد التبييت.
وهنا يقر العميل ويوافق بأنه بمجرد تعبئة وإرسال طلب فتح حساب خالي من فوائد التبييت ، سواء كان عن طريق البريد الالكتروني أو نماذج فإن ذلك يعتبر إقرار وموافقة منه على جميع بنود وأحكام هذا الطلب.

1 إن الحسابات الخالية من فوائد التبييت متوفرة فقط للعملاء الذين لا يستطيعون استخدام الفوائد على حسب معتقداتهم واختيارهم ، وعلى هذا الأساس فإن أي طلب مرسل إلى شركة سبائك للخدمات المالية بفتح حساب خالي من فوائد التبييت ، لدى الشركة حق المطالبة بتبرير كافي و/أو إثبات ضرورة هذا الطلب.

2 يحق لشركة سبائك للخدمات المالية رفض معالجة هذا الطلب ، على حسب تقديرها المطلق لأي سبب كان ، وهي غير ملزمة بتقديم أي شرح أو تفسير لذلك.

3 ويحق لها أيضاً إلغاء وضع الحساب الخالي من فوائد التبييت ،على حسب تقديرها المطلق وهي غير ملزمة بتقديم أي شرح أو تفسير لذلك.

4 لا يحق للعملاء استخدام حسابات التداول الخالية من فوائد التبييت لغرض المنفعة من عملية التبييت بالاضافة لذلك ، لا يجوز للعميل طلب أي عمولة فائتة على عملية تبييت ناتجة عن تحويل حسابات التداول العادية لواحدة أو أكثر من الحسابات الخالية من عمولات التبييت في وقت سابق لهذا التحويل.

5 في حال إكتشاف أي حالة إزعاج أو إحتيال أو تلاعب أو مضاربة على إعادة الأموال أو أشكال أخرى من الخداع أو الإحتيال بأي حساب خالي من فوائد التبييت متعلق بأي عميل ، يحق للشركة عندها:

أ) إلغاء طلب الحساب الخالي من فوائد التبييت وإعادة وضع الحساب إلى حساب عادي يخضع لفوائد التبييت و/أو
ب) تصحيح واسترداد أي عملية تبييت غير محققة وأي فوائد غير محققة و/أو مصاريف معلقة لأي وكافة حسابات العميل الخالية من فوائد التبييت خلال الفترة التي تم فيها تحويل الحساب الى حساب خالي من فوائد التثبيت و/أو
ج) اغلاق كافة حسابات العميل مع الشركة على الفور وانهاء كافة الصفقات المبرمة في حسابات ذلك العميل والغاء كافة العوائد والخسائر الناجمة في حسابات تداول العميل.

6 يقر العميل و يفهم بأنه يجوز توسيع الحد الأدنى للفروقات السعرية أو زيادة العمولة المفروضة على الأدوات المدرجة لكافة الحسابات الخالية من رسوم التبييت.

7 يقر العميل ويوافق بأنه قد يكون هناك عمولات على عقود الفروقات المقدمة من الشركة عند تمديد الصفقات، وأن هذه العمولة ستخصم و تظهر على منصة ميتا تريدر تحت خانة "التبييت".

8 إن هذه الشروط بموجب اتفاقية العميل محكومة من قبل ويجب أن تفسر وفقا لقوانين الأردن وإذا تمت ترجمة أي من هذه الشروط المذكورة هنا لأي لغة غير الإنجليزية أو العربية ، فيعتبر النص الإنجليزي أو العربي هو الأساس ويؤخذ عند وجود أي تضارب أو تعارض.

9 دون المساس بالأحكام الواردة أعلاه ، يحق للشركة في أي وقت ووفقا لتقديرها المطلق ودون تقديم أي مبرر، فرض رسوم على العميل بأي طريقة أو بأي شكل من الاشكال مقابل تبييت الصفقات وللفترة التي تراها مناسبة.

10 تشكل هذه الشروط جزءا لا يتجزأ من اتفاقية العميل ، وتقرأ معها كوحدة واحدة.

11 جميع الأحكام والشروط الواردة في اتفاقية العميل سارية وفعالة ولا يوجد شيء مذكور في هذه الوثيقة يحد من امكانية الشركة على فرض البنود المنصوص عليها في اتفاقية العميل.

اسـم العميل:

التوقيـع:

إقرار وتعهد خاص بالاتفاقية والنشرة الارشادية

بالاشارة إلى اتفاقية التعامل في البورصات الأجنبية الموقعة من قبلي أنا_____مع السادة شركة سبائك للخدمات المالية أقر بأنني قي اطلعت على تعليمات تنظيم تعامل شركات الخدمات المالية بالبورصات الأجنبية النافذة وعلى كافة بنود الاتفاقية وملاحقها وعلى النشرة الارشادية الصادرة عن هيئة الاوراق المالية وحصلت على نسخة من هذه الوثائق كما اتعهد بالالتزام بالتعليمات النافذة وبأي تعديلات تطرأ عليها من قبل مجلس مفوضي هيئة الاوراق المالية وتوفيق أوضاعي طبقاً لذلك.

اسم العميل:

توقيع العميل:

التاريخ:

نسخة للعميل

***تم إعداد هذا الاقرار من قبل هيئة الاوراق المالية**

نشرة ارشادية صادرة عن هيئة الأوراق المالية

ملحقة بالاتفاقيات التي ستعقد مع العملاء المتعاملين في البورصات الأجنبية

استناداً لأحكام المادة (2/16) من تعليمات تنظيم تعامل شركات الخدمات المالية بالبورصات الأجنبية النافذة

عزيزي المستثمر:

تهدف هذه النشرة إلى تعريفك بالتعامل في البورصات الأجنبية والمخاطر المتعلقة به لذا احرص على قراءة بنودها التالية بتمعن:

1- إن السند القانوني الناظم لتعاملك من خلال شركات الخدمات المالية في البورصات الأجنبية هو قانون تنظيم التعامل في البورصات الأجنبية وكذلك تعليمات تنظيم تعامل شركات الخدمات المالية بالبورصات الأجنبية والمقرة بموجب قرار مجلس المفوضين رقم (2019/290) تاريخ 27/11/2019 وكلاهما منشور على موقع الهيئة الالكتروني (www.jsc.gov.jo)، فعليك الاطلاع عليهما.

2- عليك التأكد من حصول الشركة التي ترغب بالتعامل معها على ترخيص من قبل هيئة الأوراق المالية وكذلك الموافقة مزاولة أعمال الخدمات المالية المرخصة.

3- تنظم العلاقة ما بينك وبين الشركة اتفاقية يتوجب عليك قراءة بنودها وملاحقها والتأكد من فهمك لكافة بنودها قبل التوقيع عليها.

4- التأكد من حصولك على نسخة من اتفاقية التعامل وملاحقها.

5- التأكد من كافة العمولات والرسوم التي سيتم استيفائها منك مقابل تعاملاتكم على أن تكون موثقة ضمن اتفاقية التعامل أو ملاحقها.

6- التأكد من تنفيذ أوامر البيع والشراء خاصتك أولاً بأول.

7- التأكد من معرفتك التامة بإجراءات الشركة في عمليات السحب والايداع والتحقق من تنفيذها أولاً بأول.

8- قبل قيامك بالتعامل في البورصات الأجنبية عليك تحديد السياسة الاستثمارية التي ترغب التعامل بها.

9- عليك التأكد من آلية تسجيل ملكية الشراء حيث سمحت التعليمات المشار لها في البند (1) أعلاه تسجيل الملكيات باسم الوسيط المحلي لصالح عملائه لدى الوسيط الأجنبي من خلال ما يسمى بالحساب المجمع، وهذا الأمر قد يعرضك لمخاطر منها ايقاع الحجز أو الرهن على الحساب.

10- عليك أن تعلم بأن العديد من المخاطر قد تواجهك عند التعامل في البورصات الأجنبية منها على سبيل المثال:

- مخاطر افلاس الوسيط الخارجي.
- مخاطر اسعار الصرف.

- مخاطر سياسية وتشريعية خاصة بالأسواق التي يتم التعامل من خلالها.
- مخاطر الانزلاقات السعرية.

11- احرص قدر الامكان على التأكد من إغلاق مراكزك المالية قبل نهاية آخر يوم تداول في الأسبوع تجنباً لخطر الانزلاقات السعرية (Slippage).

12- لا تستثمر في أموالك التي قد تحتاجها وقت الاستثمار لأنها ستكون معرضة للخسارة.

13- استخدم التداول بالرافعة المالية (Leverage) بحكمة حيث أن الرافعة سلاح ذو حدين فكما ستمنحك فرصة للربح المضاعف فهي تعرضك للخسارة المضاعفة.

14- التأكد من تغذية حسابك أولاً بأولاً تجنباً لإغلاق مراكزك تلقائياً عند الانخفاض عن نسبة الهامش المبينة ضمن الاتفاقية الموقعة ما بينك وبين الشركة أو ضمن ملاحقها.

15- التأكد من السياسة المتبعة لدى الشركة فيما يتعلق بفروقات الاسعار (Spread) والمبينة ضمن الاتفاقية الموقعة ما بينك وبين الشركة أو ضمن ملاحقها.

اسم العميل:

توقيع العميل:

التاريخ:

ملحق اقرار وموافقة من العميل

الفريق الاول : شركة سبائك للخدمات المالية

الفريق الثاني :العميل (الموقع ادناه)

1- يعتبر هذا الملحق جزء لا يتجزأ من اتفاقية التعامل الموقعة بين الفريقين ويقرأ معها كوحدة واحدة.
2- من المتفق عليه بين الفريقين أنه ولوجود سجل خاص بشكاوى العملاء ، فإنه يحق للعميل التقدم بأي شكوى تتعلق بحسابه/حساباته أو الخدمات المقدمة له من قبل الفريق الأول في حال وجود أية مخالفة متعلقة بذلك.
3- تتعهد الشركة بالحفاظ على سرية معلومات وبيانات العملاء وتوفير البيئة المناسبة للحفاظ عليها وعدم استعمالها لأي نطاق خلال علاقة العمل و/أو مشاركتها مع أي طرف ثالث دون موافقة العميل أو بسبب إحدى الحالات المسموح بها بمقتضى أحكام التشريعات النافذة وتعلميات هيئة الاوراق المالية.
4- بالرغم مما ورد في البند (3) ،ويوافق العميل ويفوض الشركة بالإفصاح عن أي معلومات متعلقة به و/أو بحساباته و/أو عملياته المالية (تداولاته) والتي قد تطلبها أي سلطة إدارية و/أو أمنية و/أو قضائية و/أو طرف ثالث تتطلبها طبيعة العمليات أو الخدمات التي تقدمها الشركة و/أو يطلبها العميل،ودون الحاجة باشعار العميل بذلك.
5- يوافق العميل ويفوض الشركة بالإفصاح عن أي معلومات متعلقة به و/أو حساباته و/أو عملياته المالية (تداولاته) تتطلبها طبيعة العمليات والخدمات التي تقدمها الشركة ومنها على سبيل المثال (إظهار إسمه بالكامل /ورقمه الوطني/وبياناته الشخصية / تداولاته) وذلك في حال طلبها من الجهات الحكومية أو السلطات الرسمية ودون الحاجة لإشعاره بذلك.

توقيع العميل: